في الوقت الذي يتواصل فيه مسلسل اغتيالات الضباط

اليمن: 24 قتيلاً خلال حملة أمنية للجيش على «القاعدة» في مأرب

صنعاء – «ا. ف. ب»: قتل 24 شخصا بينهم 17 عسكريا وسبعة مسلحين من ابناء القبائل في حملة تشنها القوات اليمنية على مخابئ القاعدة في محافظة مارب وسط البلاد بينما قتل ضابط في المخابرات في المكلا «جنوب شرق» في هجوم لم يستبعد مسؤول ان يكون التنظيم وراءه.

وتاتي هذه الحملة بعد مقتل قائد عسكري مقرب من رئيس الجمهورية في كمين نصب له في المنطقة، بحسبما افادت مصادر عسكرية الثلاثاء.

وكان اللواء ناصر ناجي بن فريد قائد المنطقة الوسطى والمقرب من الرئيس عبدربه منصور هادي قتل السبت مع اربعة ضباط وستة جنود اخرين في كمين في مارب «140 كلم شرق صنعاء».

ونسبت مصادر عسكرية قبلية الهجوم الى القاعدة التي ضاعفت في الفترة الاخيرة هجماتها على الضباط والاجهزة الامنية.

وذكر مصدر عسكري لوكالة فرانس برس امس، انه بعد الكمين في مارب «شنت السلطات حملة على منطقة وادي عبيدة في مارب واستخدمت الصواريخ والطيران».

وبحسب المصدر، فان الحملة استهدفت خصوصا مناطق يعتقد انها مخابئ للقاعدة لاسيما مزرعة بن معيلي.

وقال «حصلت اشتباكات اسفرت عن مقتل 17 جنديا ومقتل سبعة من ابناء القبائل» الذين يواجهون الجيش.

كما اكد المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه ان «الحملة مستمرة» في مارب، فيما اشارت مصادر محلية الى ان بعض ابناء قبائلهم».

واعرب المصدر عن اعتقاده بان «تمويل المخربين» يأتي من صنعاء، في اشارة ربما الى الرئيس السابق علي عبدالله صالح.

وفي اطار مسلسل الاغتيالات الذي يستهدف الضباط، قتل ضابط في المخابرات اليمنية امس برصاص مسلحين في مدينة المكلا جنوب شرق البلاد، بحسبما افاد مسؤول محلي لم يستبعد وقوف القاعدة خلف الهجوم.

واضاف ان نائب مدير الامن السياسي في المكلا العقيد احمد الرمادة قتل عندما كان في طريقه الى عمله.

الى ذلك، اكدت المصادر السياسية ان الرئيس اليمني القى كلمة نارية في ندوة حول اعادة هيكلة قوات الامن صباح الاحد، وذلك بعد ان طلب من وسائل الاعلام المحلية عدم تصوير كلمته.

وبحسب المصادر، فان هادي اشار في كلمته الى وجود فساد كبير في الجيش، وقد اظهرت تحقيقات ان المسجلين في الحرس الجمهوري الذي يقوده احمد صالح نجل الرئيس السابق يبلغ 138 الف عنصر، بينهم 52 الف اسم وهمي، ويتم تقاضي رواتبهم من قبل نائبين.

وذكرت المصادر ان هادي قال ان صالح لا يزال يسيطر على الف دبابة حديثة وعشرة الوية تابعة للحرس الجمهوري تضم مدفعية وصواريخ وان الرئيس السابق رفض تسليم هذه الالوية الى وزارة الدفاع.

ولوح هادي بحسب هذه المصادر باللجوء الى القضاء وبرفع الحصانة عن صالح.

جانب من مراسم تشييع ناصر بن فريد

■ كلمة نارية لهادي يؤكد فيها انتشار الفساد بالمؤسسة العسكرية

قبيلة العوالق التي ينتمي اليها اللواء ناجي بن فريد، اتوا من معقلهم في محافظة شبوة الى مارب وهددوا بالتدخل لمحاربة المتورطين في الكمين ما لم يحسم الجيش الموضوع.

وفي السياق نفسه، ذكرت مصادر سياسية رفيعة في صنعاء لوكالة فرانس برس ان ناصر ناجي بن فريد جنوبي ومن اقرب القادة العسكريين الى الرئيس عبدالهادي.

واعربت هذه المصادر عن «مخاوف من وجود مخطط لاستهداف الكوادر العسكرية الجنوبية المحسوبة على الرئيس هادي» الذي يسعى الى اعادة هيكلة القوات الامنية والعسكرية التي يسيطر على بعض الويتها الاستراتيجية مقربون من الرئيس السابق علي عبدالله صالح.

وذكر مصدر عسكري لوكالة فرانس برس انه «بعد الحادث في مارب، التقى هادي شيوخ مارب وقال ان استهداف المنشآت الحيوية غير مسموح وعليهم ان يخرجوا المخربين من صفوف

من 3 سنوات إلى سنتين

البحرين: «الاستئناف» تخفض عقوبة السجن بحق رجب

المنامة – «ا. ف. ب»: خفضت محكمة الاستئناف البحرينية امس مجموع عقوبات الحبس الصادرة بحق الناشط نبيل رجب من ثلاث سنوات الى سنتين، وذلك ضمن ثلاث قضايا حركتها السلطات ضده تتعلق بالمشاركة في تظاهرات غير مرخصة، وفقا لمحاميه.

وقال محامو رجب ان موكلهم حضر جلسة المحكمة باللباس الرصاصي الخاص بالسجناء برفقة خمسة من اعضاء فريق دفاعه، وسط تواجد امني مكثف داخل قاعة المحكمة.

وقد خفضت المحكمة حكم الحبس في قضيتين من الحبس سنة الى ستة اشهر لكل منهما، وفي قضية اخرى ابقت المحكمة على القرار السابق بالحبس سنة.

واشار المحامون الى ان المحكمة برات رجب من قضية اخرى تتعلق باهانة قوات الامن البحرينية التي سبق وان غرمته المحكمة عنها بمبلغ 300 دينار بحريني.

وكانت المحكمة الابتدائية حكمت في 16 اغسطس على نبيل رجب «48 عاما» بالسجن لمدة ثلاث سنوات مع النفاذ لمشاركته في مظاهرات غير مرخصة ودعوته عبر شبكات التواصل الاجتماعي الى المشاركة في هذه المظاهرات بالمنامة.

وحركت السلطات الامنية خلال الاشهر الماضية خمس قضايا بحق نبيل رجب، ثلاث منها تتعلق بالتظاهر غير المرخص، وواحدة بسب اهالي مدينة المحرق صدر الحكم فيها بالبراءة، وقضية خامسة تتعلق باهانة قوات الامن البحرينية وقد غرمته المحكمة عنها مبلغ 300 دينار بحريني «800 دولار» وبرائه فيها محكمة الاستئناف.

ويرأس رجب مركز البحرين لحقوق الانسان، وينشط المركز في توثيق «الانتهاكات» التي يتعرض لها المحتجون في البحرين.

وافاد شهود عيان ان متظاهرين اغلقوا عددا من الشوارع الرئيسية عبر احراق الاطارات، ضمن دعوات اطلقها ائتلاف شباب 14 فبراير المناهض للحكومة، وذلك للاحتجاج تزامنا مع محاكمة الناشط نبيل رجب، وتشهد البحرين منذ فبراير 2011 حركة احتجاجية ضد الحكومة يقودها الشيعة الذين يشكلون غالبية ويطالبون بملكية دستورية، الا ان البعض منهم يذهب في مطالبه الى حد «اسقاط النظام» وانهاء حكم اسرة ال خليفة.

الجزائر: قادة الشرطة العرب يختتمون مؤتمرهم الـ36

الجزائر – «كونا»: اختتمت مساء امس الاول في الجزائر اعمال المؤتمر الـ36 لقادة الشرطة والامن العرب بمشاركة قادة اجهزة الامن والشرطة العرب بتشكيل لجنة لمراجعة الاستراتيجية الامنية العربية المشتركة.

وانتهى المؤتمر الى بيان ختامي تلاه الامين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب محمد بن علي كومان قال فيه انه تقرر «تشكيل لجنة للنظر في الاستراتيجية الامنية العربية التي وضعت سنة 1983 والتي ادخل عليها تعديل سنة 2000 بالنظر الى التحديات الامنية الحالية» مؤكدا ان الجريمة بمختلف اشكالها تمثل خطرا على المجتمعات العربية بما فيها الجرائم المستجدة لاسيما الالكترونية والجرائم المنظمة. وشدد كومان على «ضرورة تعزيز احترام حقوق الانسان وتقوية الثقة بين رجل الامن والمواطن ومعالجة بؤر التهميش الثقافي والاقتصادي للحيلولة دون استقطاب المواطنين من طرف الجماعات الارهابية». وذكر البيان الختامي للمؤتمر ان المشاركين ناقشوا «التداعيات الامنية لعام 2011 واثرها في رسم الصورة المستقبلية للامن العربي واوصوا بالاهتمام بالجوانب الاجتماعية والانسانية من عمل اجهزة الشرطة».

واوصى المؤتمر الذي استمرت اعماله يومين بالعمل «على تعزيز التعاون بين اجهزة الامن ومنظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الانسان بما يسمح برصد حالات الانتهاك الحقيقية ومعالجتها وتجنب الاسباب التي ادت اليها». واكد «مواجهة التحديات الامنية التي تواجه الجاليات العربية في المهجر» داعيا الدول الاعضاء الى استحداث دوائر تقوم بمتابعة شؤون هذه الجاليات العربية ومعالجة مشاكلها وتوجيه ممثلياتها الدبلوماسية والقنصلية الى ايلاء مزيد من العناية لقضاياها.

أنصار مرسي ومعارضوه يواصلون استعراض عضلاتهم

مصر: «ضد الغلاء والاستفتاء» في مواجهة «نعم للشرعية»

■ تزايد المخاوف من خروج الأمر عن السيطرة بعد تكليف الجيش بحفظ النظام

القاهرة – «ا. ف. ب»: حشد كل من انصار الرئيس المصري محمد مرسي ومعارضوه امس مؤيديهم في يوم «حاسم» من التظاهرات «المليونية» مع تصاعد الازمة السياسية الحادة التي تشهدها مصر منذ اكثر من اسبوعين بين الاسلاميين من جهة والليبراليين واليساريين من جهة اخرى.

وقال شهود ووسائل اعلام محلية إن تسعة أشخاص اصيبوا عندما اطلق مجهولون النار على معتصمين في ميدان التحرير بوسط القاهرة امس.

وطوقت سيارات الشرطة الميدان وهي المرة الاولى التي تظهر فيها الشرطة في المنطقة منذ 23 من نوفمبر تشرين الثاني عقب اصدار الرئيس لإعلان دستوري يمنحه صلاحيات واسعة مؤقتة تسبب في اندلاع احتجاجات واسعة النطاق.

وقال شهود إن المهاجمين وبعضهم ملثمون القوا أيضا قنابل حارقة أدت إلى نشوب حريق صغير.

وردد العديد من المتظاهرين الذين ايقظتهم الضوضاء هتافات «الشعب يريد اسقاط النظام» وهو الشعار الذي استخدم ضد مبارك ويستخدمه الان معارضو مرسي. وكانت تتلى آيات من القرآن الكريم عبر مكبرات الصوت في الميدان.

وقال جون جرجس وهو مصري مسيحي يصف نفسه بانه اشتراكي «جاء الملثمون فجاة وهاجموا المحتجين في التحرير. كان الهدف من الهجوم هو ردعنا ومنعنا من الاحتجاج اليوم. نعارض هذه الأساليب الإرهابية وسنقوم بأكبر مظاهرات ممكنة اليوم.

وياتي ذلك وسط مخاوف من صدامات قد تخرج عن السيطرة رغم تكليف الجيش بحفظ النظام حتى اعلان نتائج استفتاء السبت على مشروع دستور مثير للجدل.

وتعكس هذه الازمة الاخطر منذ تولي الرئيس القادم من الاخوان المسلمين الحكم في يونيو الماضي، حالة الانقسام العميقة في البلاد بعد نحو عامين من الثورة الشعبية التي اجبرت حسني مبارك على الاستقالة.

وتثير هذه التظاهرات مخاوف من حدوث مواجهات جديدة شبيهة بالصدامات الدامية ليل الاربعاء الخميس الماضيين التي خلفت سبعة قتلى ومئات الجرحى خصوصا وان انصار الفريقين سيحتشدان في مكانين يفصل بينهما اقل من كيلومترين.

وحشدت جبهة الانقاذ الوطني المعارضة انصارها تحت شعار «ضد الغلاء والاستفتاء» خصوصا امام القصر الرئاسي في ضاحية مصر الجديدة، في حين تجمع انصار مرسي الاسلاميين تحت شعار «نعم للشرعية» في مدينة نصر المجاورة.

واعلن حزب النور ابرز الاحزاب السلفية انه لن يتظاهر تفاديا لمخاطر الصدام.

وعنونت صحيفة الجمهورية «حكومية» «ثلاثاء الحسم: مليونيات في استعراض جديد للقوة قبل الاستفتاء» في حين عنونت صحيفة الاخبار «حكومية» «يا رب احفظ مصر» عاكسة القلق من هذا الاحتشاد الشعبي.

وعنونت صحيفة الوفد الناطقة بلسان الحزب الليبرالي وعضو جبهة الانقاذ الوطني المعارضة «استفتاء العار» وفي عنوانين فرعيين «نرفض منح الشرعية لدستور الفتنة والانقسام» و«نحذر من دفع المصريين لمواجهات دامية».

في المقابل عنونت صحيفة الحرية والعدالة الناطقة بلسان حزب الاخوان المسلمين «الدستور في يد الشعب» و«مليونيات حاشدة لدعم الشرعية».

ويثير هذا الاحتشاد في شوارع القاهرة مخاوف من حدوث صدامات واعمال عنف تعمل قوات الامن والجيش الذي منحه الرئيس مرسي سلطة توقيف المدنيين، على تفاديها.

وكان مرسي اعطى الجيش الاثنين بقرار قانون سلطة توقيف المدنيين حتى اعلان نتائج الاستفتاء.

وكان هذا الاجراء موضع انتقادات شديدة خلال فترة حكم المجلس العسكري بعد الاطاحة بمبارك وحتى انتخاب مرسي في يونيو 2012. واقامت العديد من القوى السياسية بينها حزب الحرية والعدالة بزعامة مرسي حينها دعاوى امام القضاء الاداري الذي ابطله.

ويعيد هذا الاجراء الى الواجهة المؤسسة العسكرية النافذة في مصر والتي حرصت على الابتعاد عن السطح السياسي منذ تقاعد المشير حسين طنطاوي في اغسطس الماضي.

وعاد الجيش الظهور السبت مشددا على انه لا وسيلة لحل الازمة القائمة الا الحوار و«لن يسمح» بغيره.

وندد منظمات الدفاع عن حقوق الانسان مثل منظمة العفو الدولية بهذا الاجراء واعتبرته «سابقة خطيرة».

وقالت المتحدثة باسم الخارجية الامريكية فيكتوريا نولاند الاثنين «نريد من الذين يمارسون حقوقهم في حرية التعبير ان يقوموا بذلك بطريقة سلمية، لكننا نريد ايضا ان تحترم الحكومة المصرية وقوات الامن حرية التعبير هذه وحرية التجمع وان تتحلى بضبط النفس».

واضافت «لا نرغب في تكرار اخطاء عهد مبارك» في تحذير لنظام الرئيس مرسي.

في هذه الاثناء ينتظر ان يعلن نادي قضاة مصر الذي يعتبر اكبر جهة ممثلة للقضاة في مصر خلال الساعات القليلة القادمة موقفه من الاشراف على الاستفتاء.

واعلن نادي قضاة مجلس الدولة الذي يمثل نحو 2600 قاض الاثنين موافقة مشروطة على الاشراف على الاستفتاء، واعلنت غالبية اعضاء التيار المستقل للقضاة الموافقة على الاشراف على الاستفتاء. واعلن عدد من قادة المعارضة انهم سينتظرون موقف نادي قضاة مصر لتحديد موقفهم النهائي من الاستفتاء بالمقاطعة او بالتصويت ضد مشروع الدستور.

في الوقت نفسه، اعلن عبد المنعم ابو الفتوح زعيم حزب مصر القوية انه سيصوت بـ«لا» في الاستفتاء على مشروع الدستور.

معارض للاعلان الدستوري خلال تجمع سابق

■ حزب النور السلفي يرفض التظاهر تفادياً للصدام

9 جرحى في هجوم بالرصاص على معتصمين في «التحرير»

«الخارجية» تطرح بطاقات الاقتراع على الدستور... في الخارج

مؤيد لمرسي خلال تظاهرة سابقة

القاهرة – «كونا»: أعلنت وزارة الخارجية المصرية ان بطاقات الاقتراع الخاصة بالاستفتاء على مشروع الدستور بالنسبة للمصريين في الخارج سوف تتاح عند منتصف الليل «امس» على موقع اللجنة العليا للانتخابات.

جاء ذلك في رسالة وجهتها الخارجية عبر صفحتها الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» امس الى المصريين في الخارج المقيدين بسجلات التصويت على مشروع الدستور الجديد.

ومن المقرر أن يبدأ الاستفتاء على مشروع الدستور للمصريين في الخارج اليوم الأربعاء ويستمر حتى السبت المقبل بجميع سفارات مصر وقنصلياتها.

وكانت الخارجية المصرية أعلنت أمس الاول اجراءات التصويت في الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد بالنسبة للمصريين في الخارج لافتة الى ما يتعين على الناخبين فعله حتى لا تكون اصواتهم باطلة.

واشارت في هذا الاطار الى ضرورة طبع بطاقة الاقتراع من موقع لجنة الانتخابات التي ستكون متاحة على موقعها قبل بدء الاستفتاء ووضع اختيار واحد فقط «نعم أو لا» وعدم وضع أي علامات أخرى على بطاقة الاقتراع على أن توضع في مظروف لا يحتوي علامات مميزة واغلاقه باحكام.

ودعت الناخبين ايضا الى أرسال المظاريف عن طريق البريد المسجل او التوجه الى مقر السفارة أو القنصلية التي سجلت للتصويت من خلالها لتسليم المظروف باليد موضحة أنه لن يسمح بتسليم أكثر من مظروف لكل مواطن ولن تقبل المظاريف التي تضم أكثر من صوت.

وكانت الخارجية اعلنت أن انتخابات المصريين في الخارج ستبدأ في الثامنة صباحا حتى الثامنة مساء حتى انمام ايام التصويت على أن تشمل نفس عدد الناخبين في الانتخابات الأخيرة لكون القانون يمنع اعادة فتح باب التسجيل بعد اعلان موعد الانتخاب أو الاستفتاء.

ومن المقرر أن يجري الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد داخل البلاد السبت المقبل وذلك بعد تأكيدات الرئاسة المصرية على الموعد المحدد.